مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 02 السنة 2021 ص 102- 122

تاريخ الإرسال: 2020/01/21 تاريخ القبول: 2021/02/04
تاريخ النشر: 2021/04/30

التعليم العالي في دول شمال افريقيا وواقع دور مخرجاته في تنمية المجتمع

Higher education in North African States and the reality of the role of its outputs in the development of society

د.ليلى مداني[1]، ط.د راضية أونيس [2]
جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس (الجزائر)، [1]l.madani@univ-boumerdes.dz
جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس (الجزائر)، [2] ounisradhia05@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في واقع التعليم العالي في دول شمال افريقيا انطلاقا من تحليل درجة توافق مخرجات التعليم العالي مع واقع الشغل ومدى مساهمته في القضاء على الفقر والبطالة وتنمية المجتمع، والذي يتوقف أساسا على مدى إدراك هذه الدول لقيمة الثروة البشرية كدافع أساس للاهتمام بالتعليم والبحث العلمي؛ وانطلاقا من تحليل واقع مخرجات التعليم العالي في دول شمال افريقيا بالاعتماد على المنهج الوصفي، تم التوصل إلى أنه بالرغم من توفر المورد البشري الشاب كأفضل فرصة للنهوض بالتعليم وتنمية الثروة البشرية بما يتوافق مع احتياجات هذه البلدان، خاصة أن المورد البشري عامل إنتاج يحتاج إلى استثمار مسبق أساسه التعليم، إلا أن واقع الحال في دول شمال افريقيا لا يتوافق مع الفجوة التي تتسع بين نوعية مخرجات التعليم العالي وواقع التنمية في تلك البلدان، أين

تعتبر جودة التعليم أولوية مهملة في أغلب تلك البلدان وهو ما أدى إلى انعكاسات سلبية لمخرجاته على التحديث وتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، دول شمال إفريقيا، رأس المال البشري، التنمية.

Abstract:

This study aims at analyzing the reality of higher education in the North African countries, based on studying the degree to which higher education outputs correspond to the reality of work and its contribution to the eradication of poverty, unemployment and the development of society. Depending on the extent to which these countries realize the value of human wealth as a main motive for education and scientific research, especially the importance and based on the analysis of the reality of higher education graduates in North African countries, it has been concluded that despite the availability of young human resources and the need to develop them in accordance with the needs of these countries. However, a widening gap between higher and higher education outputs and community development, although they recognize the importance of human resources as a factor of production that requires prior investment based on education**.**

Keywords: Higher Education; North African countries; human capital; development.

المؤلف المرسل: مداني ليلى، الإيميل: MADANIRDLL@GMAIL.COM

1.مقدمة:

تواجه دول شمال افريقيا متغيرات جديدة تفرض نفسها خاصة في مجال المعرفة العلمية والتكنولوجية وتعد الجامعة الرهان الأساسي لمجابهة تلك التغيرات، حيث تعيش بلدان شمال افريقيا تحديا كبيرا في هذه البيئة الدولية شديدة التغير

والتعقيد وسريعة التطور، خاصة في ظل الركود العلمي الذي لا يستجيب لمتطلبات التنمية في تلك البلدان ولا لاحتياجات سوق العمل، فأمام التعليم بصفة عامة والجامعة في تلك الدول مسؤوليات كبيرة لتقوم بها، لذا سنحاول في هذه الدراسة مناقشة اشكالية مفادها: ما واقع التعليم العالي في دول شمال افريقيا انطلاقا من واقع تأثير مخرجاته على تنمية المجتمع؟

وعليه تتطلب الاجابة على هذه الاشكالية وضع مجموعة من الفرضيات هي:

– إن واقع التعليم العالي في أغلب دول شمال افريقيا يشير إلى فجوة بين الاستثمار في الانسان كقوة اساسية لأي تحديث أو تطوير وانعكاس ذلك على دوره في تنمية المجتمع.

– هناك علاقة ارتباطية بين نوعية التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من حيث تدني الكفاءة وقلة الفاعلية الإنتاجية العلمية والعملية وهو ما انعكس على واقع التحديث والتنمية في دول شمال افريقيا.

سيتم مناقشة هاتين الفرضيتين ضمن محورين بداية بتطور التعليم العالي في دول شمال افريقيا كما ونوعا، ثم معرفة التحديات التي تواجه التعليم العالي من خلال مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وأهمية التعليم العالي الهادف في تنمية المجتمع ودوره في القضاء على الفقر والبطالة، بالاعتماد على منهجية يتم فيها توضيح واقع التعليم العالي بوصفه وتحليله ومناقشة الحلول المتاحة أمام دول شمال إفريقيا، وإن كان الواقع الحالي لا يوحي بكثير من التفاؤل في ظل توليفة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها تلك الدول اليوم.

2. تطور التعليم العالي في دول شمال افريقيا

إن التعليم هو النقطة الفاصلة بين التقدم والتخلف خاصة اليوم في ظل الثورة العلمية والمعرفية وثورة الاتصالات والمعلومات، لذا اتجهت كل الدول إلى تحديث

برامجها ومناهجها التعليمية خاصة باستخدام التقنيات الحديثة التي أتاحها التطور التكنولوجي، فالهدف الأساس من اعتماد الانترنت أو الشبكية في التعليم مثلا هو تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة، خاصة كون العالم كله يتجه نحو اقتصاد افتراضي أكثر منه الاقتصاد العيني المادي، حيث بدأت كل الدول خاصة المتقدمة في تطوير برامجها ومناهجها التعليمية باستخدام التقنيات الحديثة، إلا أن الإشكال الذي يطرح نفسه هو ضرورة الموازنة في التعليم بين البعدين الإنساني والمادي، وهو ما يعني أن هناك تأثيرات سلبية للمجال السايبري Cyberspace على الجانبين الاجتماعي والإنساني وهو ما يطرح أبعادا جديدة لا بد على دول شمال إفريقيا أخذها بعين الاعتبار، باعتماد التقنيات الحديثة في التعليم والذي يمكن أن يساهم بدور كبير ومتزايد في تنمية وتطوير مخرجاته، وذلك في ضوء ما تملكه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من كوادر ومؤهلات وقوى بشرية وإمكانات مادية كبيرة وآفاق واسعة للبحث، وفي ضوء الدور الذي من المفترض أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في دفع استمرار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.2 التطور الكمي للتعليم العالي في دول شمال افريقيا:

تشير أغلب الدراسات إلى أن أقدم الجامعات في العالم الحديث هي "جامعة أكسفورد منذ عام 1167 وجامعة السوربون في سنة 1160، وبدأت جامعة بولونيا العمل في سنة 1088، ولكن المؤرخون قد أثبتوا أن أقدم جامعة لا تزال تعمل في العصر الحديث هي القيروين في فاس بالمغرب، التي بدأت كمؤسسة للتعلم في وقت مبكر من سنة 859، كما أن هناك جامعات أخرى مرموقة في العالم العربي كجامعة الزيتونة في تونس، وكذا جامع الأزهر في مصر[1]، وقد ركزت حكومات ما بعد الاستعمار في دول شمال إفريقيا على الكمية للحصول على المزيد من الأطفال في المدرسة وإبقائهم من خلال إلزامية التعليم هناك وقد ارتفع عدد طلاب الجامعات

والمعاهد العليا في السنوات الأخيرة من القرن20، لتصل إلى 3.08 مليون طالب بمعدل يزيد بنسبة 35% عما كان عليه سنة 1991، وبمعدل زيادة سنوية يصل إلى 8.4% ويتوزع هذا الارتفاع بنسبة 82.4% بدلا من نسبة 78.6% سنة 1996 بالنسبة لطلبة البكالوريوس، وصاحب هذا الارتفاع في عدد طلبة البكالوريوس انخفاضا في عدد طلبة المعاهد العليا لمجموع الطلاب ليصل إلى 12.4% عام 1996، بالمقارنة بـ 15.3% سنة 1985، وارتفع عدد الحاصلين على الدكتوراه والماجستير عام 1996 رغم أن نسبة هذا المستوى ظل منخفضا وبقي يحتل فقط 5.2% مقارنة بـ5.6 سنة 1991، وتباين توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة، فنسبة الطلاب الملتحقين بالأقسام العلمية وصل إلى 35% بينما ارتفعت نسبة الملتحقين بالأقسام الأدبية أو ما يسمى بالعلوم الإنسانية إلى نسبة 65%[2].

أما اليوم فإن أنظمة التعليم العالي في دول شمال افريقيا لا تزال تواجه تحديات مهمة رغم الزياد الكمية في عدد الجامعات وأعداد الطلبة باعتبارها أحد الانجازات التي تحققت في أغلب دول شمال افريقيا، حيث وصل عدد الملتحقين بالتعليم العالي في الجزائر مثلا إلى أكثر من 1.1 مليون طالب سنة 2015 ويشهد هذا العدد ارتفاعا متوقعا قدر بـ 600000 طالب سنويا وهو ما جعل اجمالي عدد الطلاب يصل إلى 2مليون طالب سنة 2017"[3]، وهذه الزيادة في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي عرفتها كل دول شمال إفريقيا، إلا أن جودة وأهمية المخرجات العلمية هي مصدر قلق بالنسبة لكل بلدان شمال افريقيا، مع زيادة التوسع في افتتاح الكليات الجامعية غير الحكومية (القطاع الخاص)، كما يلاحظ في هذه الفترة الزيادة الواضحة في عدد المعاهد العليا الفنية المتخصصة، حيث وصل عددها إلى 540 معهدا سنة 1996 في مجموع الدول العربية بعد أن كان عددها 198 عام 1990[4]، ومع التوسع الكمي أيضا في افتتاح المزيد من الجامعات ومؤسسات التعليم

العالي خلال القرن 21، إلا أن الوضع العام للتعليم العالي في أغلب بلدانه لم تصل إلى تحقيق طموحات الشعوب وحتى الأنظمة من حيث امكانيات الوصول إلى جودة التعليم العالي خاصة أنه لا تزال دول المنطقة تعاني من الأمية نتيجة وجود عدد كبير من الأطفال الذين لا يرتدون المدارس خاصة في المناطق الريفية منهم الاناث خاصة، والمهم هو آثار ذلك على تنمية المجتمع إلى جانب المشاكل التي تواجه الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتحديات التمويل والدور المتزايد لمؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى جانب التحديات الإدارية ومشاكل البحث العلمي وهجرة الأدمغة والتي تمثل في مجموعها التحدي الأساسي وأساس تحقيق التطور الأكاديمي والتنموي المستقبلي.

2.2 التطور الكيفي للتعليم العالي في الدول العربية:

إن مشكلة التعليم في دول شمال افريقيا كانت في الماضي تتلخص في محدودية قدرتها الاستيعابية نتيجة الطلب المتزايد للالتحاق بالجامعة أي مشكلة إمكانيات مادية، إلا أن المشكلة اليوم تتمثل في وجود الهياكل الجامعية القادرة على استيعاب الأعداد الضخمة من الملتحقين بالتعليم العالي، ولكن ما يقابل ذلك هو تدني الكفاءة وقلة الفاعلية الإنتاجية العلمية والعملية، ولعل أكبر مشكلة تواجه التعليم العربي بشكل عام جودته المتدهورة فالمناهج التي تدرس تشجيع على التبعية بعيدا عن التفكير النقدي الحر باعتبار التعليم مثل العملية الصناعية التي تنتج قوالب متماثلة وهو ما أدى إلى ضعف العائد الاجتماعي، وخاصة عدم استجابة السوق للتخصصات المتوفرة مما أدى إلى انتشار البطالة حتى بين أوساط الأطباء والمهندسين وتدهورت القيمة العلمية والاجتماعية للتعليم، فكل الإحصاءات تشير إلى وجود خلل وفجوة كبيرة بين سوق العمل من جهة واحتياجات المجتمع من جهة أخرى، خاصة أن "البطالة مرتفعة اليوم في الدول العربية عامة ودول شمال افريقيا

لدى حاملي الشهادات على خلاف الدول المتقدمة أين تعكس الشهادة الجامعية نتائج ايجابية في سوق العمل"[5] نتيجة توفر فرص أكثر لهذه الفئة.

ويلاحظ أن هناك مؤشرات كثيرة تشير إلى تدني مستوى التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، منها أداء الطلاب دون المستوى في العلوم والقراءة والرياضيات مقارنة مع المتوسطات العالمية، والتدهور المستمر والمتزايد في هذا الجانب يهدد بالقضاء على ما تبقى من جودة في التعليم العالي في الجامعات والمعاهد العليا في تلك البلدان[6]، كما أن سوء التخطيط وما يترتب عنه من حشر الآلاف من طلبة الجامعات خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أدى إلى فساد المناخ الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتسيسه، ولم يعد التميز العلمي شرط للالتحاق بالجامعات أو للترقي في منصب العمل، كما اقتصرت طرق التدريس على أسلوب الحفظ والتلقين، وأصبح الشغل الشاغل للطلاب هو البحث عن أسهل وسيلة للنجاح والإجابة عن الأسئلة بطرق مشروعة أو غير مشروعة، كما تقلصت المكتبات، وأثرت ظاهرة سرقة المنتجات العلمية على المحصلة النهائية لخرجي الجامعات، كما شمل هذا التدهور برامج الدراسات في نوعية البحوث ومنهجيتها وفاعليتها أو ارتباطها بخدمة المجتمع، واقتصرت الجامعات على تقديم الجانب النظري كتعليم وكإنتاج علمي، وأصبحت الجامعة أداة لمختلف الممارسات السلبية من جهة، وحائلا دون إمداد المجتمع بحاجته من الكفاءات والخبرات العلمية والفنية من جهة أخرى، خاصة في ظل إهمال الكثير من الدول لمخرجات البحث العلمي التي يقوم بها باحثوها في الجامعات، مما أدى إلى القضاء على آفاق ازدهار البحث العلمي وإمكانية الاستفادة منه كما يجب، ولعل هذا الأمر يعد من أكثر الأسباب التي أدت إلى موجات من هجرة للأدمغة من البلدان الشمال افريقية باتجاه

الدول المتقدمة بحثا عن ظروف أفضل للتحصيل العلمي والبحث العلمي والجانب المادي خاصة لخرجي الفروع العلمية.

إن محصلة التعليم العالي في دول شمال افريقيا وحتى العربية بشكل عام وان كان بدرجات متفاوتة تعبر عن خيبة أمل مزدوجة ببعديها المرتبطة بـ:مستوى التعليم إذ تشير الإحصائيات وفقا للاختبارات المعيارية الدولية أن التعليم في الدول العربية بالإجمال ذو "نوعية رديئة (أقل من المتوسط) فمن خلال كل من اختبار الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم(TIMSS) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة(PISA) يوضح بأن البلدان العربية تسجل أقل بكثير من المتوسط"[7*] باعتبارها مؤشرات تعبر عن أداء نظم التربية وقياس المؤهلات والكفاءات التي يتمتع بها حاملي الشهادات من جهة، وقد أشارت لجنة إستراتيجية تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي بأن التعليم العالي الحالي لا يرتبط بحاجات المجتمع التنموية، بل بتخريج الأعداد الملائمة لاحتياجات القطاع العام (الوظائف الرسمية في الدولة)، كما ارتبط بالشهادات والمؤهلات على حساب الإعداد الحقيقي لمواجهة الحاجات الفعلية لتنمية اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية[8]، لذا هناك ضرورة لإعادة النظر في تخصصات التعليم الجامعي وإدخال تخصصات جديدة تتوافق مع أولويات واحتياجات التنمية الشاملة.

–والجانب الآخر المرتبط بالبحوث العلمية ومخرجات البحث العلمي والابتكارات التي لا يستفاد منها بسبب إهمال حكومات دول شمال افريقيا لتلك البحوث، إلى جانب تبعات ذلك من هجرة للأدمغة مما انعكس سلبا على الفئة المتدنية المستوى التي بقيت في بلدانها تناضل في سبيل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي كان من الممكن لهذه الدول بدلا من النقل المباشر للتكنولوجيا الذي لا يؤدي إلى أي مزايا لزيادة البحث العلمي بل إلى تبعية الاستفادة من الأدمغة المبتكرة

التي تتواجد في تلك الدول، حيث تحتل السودان ثم المغرب المراتب الأولى في هجرة الأدمغة.

تؤكد بعض الدراسات المستقبلية أنه بحلول عام 2025 قد تصبح مؤسسات التعليم العالي التقليدية من مخلفات الماضي، على الرغم من استمرارها في التواجد أكثر من قرنين من الزمن، نتيجة التغير الحادث في إنتاج وتوزيع المعرفة التي تدعمها وسائل التكنولوجيا الحديثة[9]، خاصة في ظل النتائج المرضية التي بدأ يحرزها التعليم الافتراضي أو التعليم عن بعد، "وكثيرة هي الدراسات التي تشير الى تدني مستوى نوعية وجودة برامج التعليم العالي والبحث العلمي في بلدان شمال إفريقيا: إذ أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 إلى أن التحدي الأهم في مجال التعليم يكمن في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، حيث يفقد التعليم هدفه التنموي من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات المطلوبة، كما أشار التقرير إلى أن التعليم العالي في البلدان العربية بشكل عام يفتقد إلى الرؤية الواضحة والسياسات العلمية التي تحكم العملية التعليمية.

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما ملحوظا لبعض مؤسسات التعليم العالي برفع مستوى أدائها من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة[10]، إلا أنه لا يظهر في الأفق إمكانية تعميم معايير الجودة الشاملة على كل مؤسسات التعليم العالي في بلدان شمال افريقيا في ظل عدم المساواة في فرص التحصيل العلمي خاصة لدى البلدان الأدنى دخلا كالسودان وليبيا وفي ظل ما تعانية من حرب اهلية منذ سنة 2011، ناهيك عن الكثير من الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالجنس باعتبار الذكور أكثر التحاقا بالمدرسة بالمقارنة مع الإناث إلى جانب متغير المكان والإمكانيات المادية والعلمية، حيث تزداد الكفاءة في الالتحاق بالمدرسة لدى سكان المدن منها عن سكان الريف، في ذات الوقت يشكل العامل

المادي والعلمي للعائلة في أغلب دول شمال افريقيا محفزا هاما ليكون دافعا للاهتمام بالتحاق أطفالهم بالمدرسة وتحصيلهم العلمي[11]، لذا فان مسألة التعميم في دراسة موضوع التعليم والتعليم العالي في دول شمال افريقيا لا يقدم لنا حقائق متكافئة.

كما أن الظروف الخاصة التي مرت بها بعض الدول كالسودان وحتى تونس والجزائر أو ظروف الحرب التي لا تزال قائمة في ليبيا مثلا تتحكم في أي تغيير نحو الأفضل أو الأسوأ في الالتحاق وحتى التحصيل العلمي ضمن مختلف أطوار التعليم بما في ذلك التعليم العالي، فتأثيرات الربيع العربي والتحولات التي تشهدها تونس والجزائر والسودان ومصر وحتى ليبيا لا تمكن مختلف الدراسات من تقديم حصيلة موضوعية يمكن تعميمها حول وضع التعليم العالي في دول شمال افريقيا.

3. تحديات التعليم العالي في دول شمال افريقيا:

تعاني دول شمال افريقيا من تحديات مختلفة على مستوى التعليم العالي وقد اشارت تقارير التنمية العربية إلى مختلف تلك التحديات كما تؤثر تلك التحديات على واقع التنمية في تلك الدول سواء من حيث معدلات البطالة أو الفقر أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في أغلب بلدان شمال إفريقيا.

1.3 تحديات التعليم العالي وفقا لتقارير التنمية العربية

تبين كل تقارير التنمية الانسانية العربية منذ سنة 2002 أن انجازات التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام متواضعة مقارنة بإنجازات دول أخرى من دول العالم الثالث "فبحلول عام 2008 كان المتوسط الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي في المنطقة العربية يصل إلى 23,7% وهو ارتفاع متواضع بالقياس مع سنة 2002 أين كان يصل إلى 20% وهو ما يعكس جزئيا عدم تعزيز الكليات والجامعات عدد الملتحقين بها خاصة في ظل تخمة الخرجين العطلين عن العمل"[12]، في حين نجد الدول التي تتصدر المراتب الأولى في الإبداع والتعليم هي الدول التي اعتبرت

التعليم وسيلة لتحقيق الغايات الاقتصادية التي تضمن استمرار عجلة التنمية والتقدم من خلال إنشاء أفراد ناجحين في حياتهم، فالتعليم له هدفه في الدول التي تصدرت المراتب الأولى كفنلندا "فالتعليم يكون من أجل أن يكون المتعلم فاعلا ومنتجا في المجتمع يستطيع مواجهة الحياة والمساواة والثقة"[13]، فإنجازات أنظمة التعليم العالي العربية ولدول شمال افريقيا لا تبدو متكافئة مع الوزن الاقتصادي والتقاليد العلمية الطويلة لهذه البلدان، خاصة أنها كانت تمثل منارة للعلم في فترات سابقة إذ "يمثل العالم العربي 5.8% من سكان العالم، وينتج 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي للكوكب، لكن جامعاته لا تمثل سوى 0.08% من أفضل 500 مؤسسة في شنغهاي"[14] وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، باعتبار أن مستويات عالية نسبيا من البطالة هي من نصيب أصحاب الدراسات العليا، كما أن العديد من الجامعات الحكومية مدفوعة بمجموعات المصالح التي تتصدى للتغيير وتعاني من مستويات عالية من تبعات التعليم الأكاديمي في التربية، وتقيدها نظم إدارية جامدة وبيروقراطية، وتحكم بعض الجامعات مجالس علمية كبيرة، مما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل اتخاذ مبادرات مبتكرة[15].

وقد خلص تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2016 إلى أن أداء المجتمعات العربية يقل عن المتوسط العالمي في التحصيل والانجاز العلمي، مع ضرورة الإشارة إلى وجود تفاوت بين دول شمال افريقيا المتوسطة الدخل بالمقارنة مع السودان وليبيا كدول ذات دخل منخفض، اذ يظهر التفاوت في نوعية التعليم بل وحتى مشكلة إمكانية الالتحاق بالمدارس لكل الأطفال التي لم تصل بعد إلى المتوسط العالمي أي 89% في حين تصل لدى مجموع الدول العربية حسب إحصائيات سنة 2013 إلى84,5% إلى جانب الضعف في نشر المعرفة العلمية وإنتاجها[16]، ويمكن تحديد

بعض التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في دول شمال افريقيا فيما يلي:

– انخفاض مستوى المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستوى الكمي والنوعي: والمتمثل في انخفاض مستوى المهارات والمعارف وقيم العمل لدى معظم الخريجين، إضافة إلى اختلال التوازن بين التخصصات بحيث يشكل خريجو تخصصات العلوم الإنسانية نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية والتي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي مقارنة مع تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسب الالتحاق بالتعليم العالي في دول شمال افريقيا في نمو مستمر نتيجة متغيرات ديمغرافية واقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو في شرائح صغار السن والشباب من السكان الذين يتوقع انخراطهم في التعليم العالي، بينما يتمثل العامل الاقتصادي في وجود علاقة طردية بين مستوى التحصيل العلمي وتوفير فرص العمل خصوصا مع تزايد الكثافة المعرفية في النشاط الاقتصادي(اقتصاد المعرفة).

– نقص المخصصات المالية لمؤسسات التعليم العالي وقصور بدائل التمويل الذاتي مقابل زيادة الإنفاق على التعليم، فعلى الرغم من أن الإنفاق على التعليم العالي في تزايد مستمر، إلا أنه بحاجة إلى مزيد من الدعم والبحث عن مصادر أخرى للتمويل للإنفاق على المشروعات التطويرية وتحسين البيئة الأكاديمية وتنميتها، نتيجة ضعف الجامعات في تسويق خدماتها كتقديم الاستشارات والأبحاث التطبيقية وغيرها مما يفقد الجامعات مصادرها للتمويل الذاتي*.

2.3مخرجات التعليم العالي وفائض العمالة ودور التعليم الهادف:

يعتبر النمو الاقتصادي الباعث الأساسي للتنمية الشاملة التي تتطلب تطوير الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب باعتبارها أهم متطلبات النمو الاقتصادي، شريطة أن توجه أساليب ونوعية مخرجات التعليم نحو احتياجات الاقتصاد للقوى العاملة، ولاسيما أن العلاقة بين التعليم والعمالة ظلت هاجس التخطيط التعليمي الرئيسي لتحقيق الملائمة بين الخريجين بمستوياتهم وقطاعاتهم المختلفة وبين الاحتياجات والطاقة الاستيعابية لسوق العمل، كما أن العلاقة بين التعليم والعمالة ترتبط بمسائل عديدة، فالتوسع في التعليم يفوق الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، ويولد التطور في طموحات الطلاب وأسرهم، كما أنه ليس هناك توافق بين تاركي الدراسة وفرص العمل المنتجة، وحتى ذوي المستوى العلمي الضعيف من خلال ادماجهم في هياكل التأهيل والتكوين في مختلف الحرف التي يمكنهم إتقانها، بالرغم من اهتمام البلدان النامية بصفة عامة وبلدان شمال افريقيا بقطاع التعليم والتكوين إلا أن السياسات التعليمية المعتمدة قد أخفقت في:

-تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والخدمات الاجتماعية وهذا الأمر لا يتعلق بحاملي الشهادات وخريجي التعليم العالي بل مختلف العمال في مختلف القطاعات، ولعل أكبر تحد يواجه الدول العربية عامة هو خلق وظائف لائقة ومستدامة فإذا واصلت القوى العاملة نموها بالمعدلات الحالية فسوف يتطلب ذلك خلق 60 مليون وظيفة جديدة في العقد المقبل"[17].

-تحقيق توازن بين الطاقة الاستيعابية لسوق العمل ومخرجات التعليم[18]، والأمر يتعلق هنا بطبيعة التخصصات وعدم استحداث تخصصات تتوافق ومتطلبات سوق العمل إلى جانب غياب القطاع الخاص في بعض الدول أو عدم كفاءته كالجزائر والسودان خاصة.

وعليه لا يمكن للتنمية أن تتم بدون تعليم كما لا يمكن أن تتم مع تعليم يخرج عاطلين عن العمل، ولا يمكن أن تتم أيضا بتعليم مرتبط بالتنمية ومنعزل عن سوق العمل، فقد توصل إريك لندربج إلى نتيجة مفادها أن استمرار الزيادة في الإنتاج مع مضي الوقت، بالرغم من ثبات رأس المال المادي، كما أكدت نظرية إزو بعنوان (التعليم والعمل) على أن الزيادة في المهارة والمعرفة، هي المفتاح الرئيسي للتقدم والنمو وأن التنمية في النهاية تتم عن طريق الإنسان[19] وليس الآلة أو المال، فهناك عدد من دول شمال افريقيا تملك الأموال خاصة الدول النفطية كالجزائر وليبيا إلا أنه لم يمكن هذه الدول من أن تصبح دول متقدمة تضاهي الدول الكبرى، نتيجة عدم اهتمامها بجودة التعليم وموائمته بسوق العمل مما جعل هذه الدول تعرف نسب عالية من البطالة وتدني في المستوى المعيشي وكذا تدني الحد الأدنى للأجر القاعدي سواء تعلق الأمر بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي.

إن عالم اليوم الذي يقوم على المعرفة يمثل فيه التعليم استثمارا يمكن للدول أن ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالازدهار والصحة الجيدة والإنصاف، فهو يطلق كل طاقات البشر ويحسن سبل معيشة الأفراد والأجيال القادمة، وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه إذا اكتسب جميع التلاميذ في البلدان ذات الدخل المحدود مهارات القراءة الأساسية، لأمكن من انتشال 171 مليون شخص من براثن الفقر، وهو ما يعني تخفيض نسبة الفقر بمقدار12%، وتقدر منظمة العمل الدولية ان بطالة الشباب سوف تأخذ منحا تصاعديا في كل من منطقة الشرق الاوسط لتصل إلى حدود 29,1%، كما قد تصل في دول شمال افريقيا إلى 30,7% بحلول سنة 2019، وهي النسب التي تتجاوز الذروة في مناطق العالم والمقدرة ب18%[20]، وهو ما يعني أن دول شمال افريقيا تعرف ارتفاعا متزايدا في نسبة البطالة.

ولعل إشكالية التعليم في الوطن العربي تكمن في أن المؤهلات التي يكتسبها الطلاب لا تعبر بصفة واقعية عن كفاءة هؤلاء في ظل نظم تعليمية تقوم على وجود تباعد كبير بين الجانبين النظري والجانب العملي، واليوم المشكلة ليست مشكلة الحصول على التعليم والتربية أو الشهادة بقدر ما ترتبط بمدى منفعة ذلك التعليم لاستخدام مردوديته في سوق العمل، لذا فالجدال القائم اليوم بين ضرورة إعداد الطلاب لمتطلبات الاقتصاد العالمي من خلال الابتكار والتفكير النقدي وأهمية استغلال التكنولوجيا المتاحة للقيام بذلك، وفي ذات الوقت التنمية والمحافظة على ثقافته وإنسانيته واجتماعيته، بتطوير مهارات البحث المعرفي والعمل الجماعي لديه كفرد إنساني متكامل وفعال، ضمن ما يعرف اليوم بإعداد الطالب وفقا لمتطلبات التربية المدنية والتي تعني "إعداد الطلاب للاقتصاد العالمي مستندا إلى الشبكات وإلى الواقع الافتراضي للمجال السايبريCyberspace من دون التضحية بمساهماتهم في المجال الثقافي الواسع، فكل غرفة في الولايات المتحدة الأمريكية يتم تزويدها بالإنترنت والحواسب والبرمجيات، في السعي لتزويد التلاميذ بالمهارات التي سيحتاجونها للإبحار في الميادين الالكترونية"[21]، دون أخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي والاجتماعي والإنساني والتواصل الجماعي المباشر كعنصر هام تفتقده عملية التعليم التي تعتمد على التجريب الافتراضي عبر الشبكة المعلوماتية العالمية، وهنا تطرح إشكالية من الذي يحدد درجة جودة التعليم البعد المادي أم البعد الإنساني من خلال فعالية الفرد اتجاه غيره من بني البشر سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو حتى الدولي، ولا يمكن أن ننكر فضل "التكنولوجيا في استكمال النقص في قدرات الإنسان وقواه"[22] وأهمية استخدامها في جميع مجالات الحياة لأن إنتاج إنسان سوي وفقا للوسائل الحديثة المتوفرة من خلال استخدامها لزيادة جودة مخرجات التعليم في دول شمال افريقيا لا تزال بعيدة كل البعد عن التفكير في هذا النمط من التعليم، أي

ما يعرف بالتربية المدنية فالدول المتقدمة قد تجاوزت أشواطا بعيدة من خلال التفكير في البعد اللا–إنساني للتكنولوجيا ومحاولة إيجاد حل لذلك، إلى جانب التفكير فيما يعرف بتزويد أفراد المجتمع بما يعرف بالذكاء الاصطناعي، و"يجري إصلاح التعليم في جميع أنحاء العالم باعتباره واحد من مبادئ الإصلاح خاصة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم والذي يتطلب التخطيط الدقيق فالفرق بين الفقراء أو الأغنياء والدول المتقدمة والدول النامية، يعتمد إلى حد كبير على مستوى وجودة التعليم الذي توفره لقوى العمل لديها[23]، بحيث تعمل على إثارة القدرات الكامنة في الإنسان من ناحية التفكير والابتكار والإبداع واستغلالها وتوجيهها وفقا لمقتضيات سوق العمل، وهذا ما يتطلب في البلدان العربية نظاما تربويا من نوع جديد أو على الأقل إصلاحا جذريا أو تعديلا جوهريا يتوافق مع الرؤية القائمة على الربط بين جودة التعليم وسوق العمل، خصوصا وأن الجامعات في بلدان شمال افريقيا تعاني من مشاكل عدة من خلال واقعها ووضعها الراهن، وأبرز تلك المشاكل قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم والبحث العلمي، بالإضافة إلى تدني مستوى المناهج وعدم تحديثها، وقدم أساليب التعليم المتبعة، إضافة إلى تدني مستويات وكفاءة أداء التدريس وعدم وجود حوافز تشجع المعلم والمتعلم، فإذا كان هذا هو حال أغلب الجامعات في الوطن العربي فكيف التعامل مع تحديات العصر خاصة في ظل عالم معولم.

لذا من الضروري على حكومات دول شمال افريقيا الاهتمام بإصلاح النظم التعليمية بما في ذلك الجامعة، وتقليل الفجوة بين حاملي الشهادات ومتطلبات سوق العمل، والذي لا يتم إلا بتبني إستراتيجية مدروسة للنهوض بالمجتمع، وفقا لدراسات وخطط عمل مبنية على الواقع الفعلي لمتطلبات تنمية المجتمع، مع ضرورة الدعم الفني والاستشاري واحتضان مختلف الجهود الرامية إلى خلق مجتمع المعرفة استجابة

للتحولات التي يشهدها العالم في ظل الألفية الثالثة، من خلال تحسين البنية التحتية لاكتساب المعارف وتطويرها بالوسائل الرقمية، وأن تتاح لها كل التقنيات الضرورية لتأهيل وتدريب رأس المال البشري الذي تفوق قيمته الحاليا قيمة رأس المال المادي، باعتبار كل الدراسات الحديثة تشير إلى أهمية رأس المال البشري في إحداث فوارق تنموية، خاصة أن كل من "نظريتي التحديث Modernization والتبعية Dependency لم تعودا قادرتين على تقديم تفسير موضوعي للتخلف والتقدم خاصة في ظل نقاط الضعف التي لا يمكن إغفالها في كلا النظريتين، وجاءت نظرية حديثة لتفسير التنمية وآلياتها من خلال مصطلح رأس المال الثقافي"[24]، بحيث تكون الموارد البشرية قادرة على استيعاب هذه التقنيات وتوظيفها، من خلال نظام تعليمي ناجح وتشجيع التخصصات العلمية والهندسية، وتشجيع البحث العلمي لتحفيز المخيلة الخلاقة، ما من شأنه أن يقضي على ظاهرتي الفقر والبطالة في مجتمع شمال إفريقيا، وبالتالي تحقيق التنمية المجتمعية بالاستثمار في الإنسان أولا ثم ترك الدورة الاقتصادية تقدم ثمارها المادية.

لذا فمهما كانت الغاية مهمة فالوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى تلك الغاية لا يجب أن تكون أقل أهمية، فإذا كانت دول شمال افريقيا تبحث عن تحقيق التنمية للمجتمع والقضاء على الفقر والبطالة فالوسيلة هي التعليم الجيد، فما تعيشه تلك الدول من تراجع وانحدار راجع إلى النتائج المتراكمة لإهمال التعليم الجيد والقيم الأخلاقية الدافعة له، ناهيك عن مناهج التعليم التي تقوم على التلقين وليس على الإبداع، لقد أصبح التعليم فرعا جديدا ومستقلا من فروع علم الاقتصاد (اقتصاد المعرفة)، وله دور مهم في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، فمع بداية الستينات بدأت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم وبدأت فكرة رأس المال البشري والاستثمار في التعليم تجذب الاهتمام على أنها العامل الحاسم والأهم في تحقيق

التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، باعتبار التنمية الاقتصادية هي محصلة للاستثمار في القوى البشرية ومستواها التعليمي وتدريبها المهني، وبدأ بعض المهتمين من الدول الأقل تقدما يرون أن مفتاح حل مشكلاتهم هو التعليم.

وبناء على ما سبق، يتبين أن التعليم يخدم غرضا مزدوجا، فهو يرتكز على زاويتين" الاستهلاك والاستثمار" وهما يكادان يندمجان، فلا يمكن القبول بواحدة دون الأخرى، وبالتالي فإن للتعليم حتمية مزدوجة، فهو استثمار من حيث قيامه بإعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج، وهو استهلاك من حيث إشباعه لحاجات الأفراد[25] إلا أن هذه المعادلة التي يجمع فيها التعليم بين النقيضين الاستهلاك والاستثمار تتوقف تبعاتها الايجابية على قدرة التعليم على خلق الاستثمار أكثر منه من الاستهلاك وهذه هي معضلة التعليم في دول العالم الثالث.

4. الخاتمة:

يمثل التعليم العالي في أي بلد قمة السلم التعليمي لذا فهو يحظى بمكانة مرموقة بين مراحل التعليم باعتباره يلعب دورا حيويا في تحقيق التقدم والرقي للمجتمعات البشرية، لذا تعتبر الجامعة من أهم مؤسسات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وتعتبر دول شمال افريقيا محل دراستنا من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في ظل عجز مخرجات التعليم العالي عن دفع عجلة النمو الاقتصادي نتيجة ضعف مخرجات التعليم العالي وعدم جودته، بإضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة وهادفة لاستغلال المورد البشري في أغلب دول شمال إفريقيا في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها دولها، وهو ما انعكس على التنمية الشاملة في تلك الدول من خلال النسبة المرتفعة لمعدل الأمية والبطالة خاصة في السودان وليبيا ومصر والجزائر، كما ساهمت ظروف الربيع العربي في تعطيل أي اصلاح للتعليم والتعليم العالي في بلدان شمال إفريقيا، إلا أنه يمكن أن نوصي بما يلي:

-تحديد رؤية واضحة وتسخير الإمكانات بتوفير هياكل ومناهج مناسبة خدمة لأهداف الجامعة لتحقيق التطوير الفعلي باعتماد أسلوب العمل الجماعي التعاوني وتبادل القدرات والمواهب والخبرات.

-أن تتفق مخرجات العملية التعليمية مع أهداف الجامعة والتوقعات العالية المصاحبة لإنشائها من خلال التعليم الهادف في كل الأطوار والتخصصات.

-التغير النوعي من خلال إنتاج البحوث ورفع مستوى المناهج وأساليب التدريس والاستفادة من البحوث العلمية المقدمة من الكفاءات العربية والاعتراف بأهمية انجازاتها بدلا من دفعها نحو الهجرة

-تفعيل دور الجامعة في المجتمع وخدمته وتطويره وتنميته، وتوافق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل والمشاركة الفعلية في مشاريع التنمية وبرامجها وإستراتيجياتها.

-التطور المنشود لمستوى التعليم عن طريق تفعيل الدور البحثي بهدف تطوير البرامج البحثية لكليات التربية وتطوير كفاءات أعضاء هيئة التدريس والتواصل مع الجامعات العالمية خاصة في التخصصات العلمية والتطبيقية والرياضيات.

5.المراجع

[1]-Jamil Salmi,Higher Education in the Arab World: from glorious past to uncertain future?, 2015,(12-5-2019) , http://tertiaryeducation.org/2015/11/higher-education-in-the-arab-world-from-glorious-past-to-uncertain-future/

[2]- فواز عقيل، دور الجامعة في خدمة المجتمع، كلية العلوم التربوية، جامعة النجاح الوطنية،2003، ص107.

[3] Martin Rose, Education in North Africa since independence Contry profile: ALGERIA, British Council 2015, (16-05-2019), https://www.britishcouncil.org/sites/default/files/education-in-north-africa-since-independence-algeria.pdf

[4]– رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2006، ص 106.

[5]– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية، 2016: ص67.www.arab-hdr.org

[6]– عادل عبد اللطيف، باولا باغلياني وايلين هسو، تقرير التنمية الانسانية العربية: حتى لا يتخلف أحد عن الركب نحو المواطنة الشاملة في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص22، www.arabstates.undp.org

[7]– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، ص25.

[*] توفر دراسة الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية (TIMSS) بيانات اتجاهات موثوقة وفي الوقت المناسب حول إنجازات الرياضيات والعلوم لطلاب بلد ما مقارنة بإنجازات الطلاب في البلدان الأخرى، أما اختبار PISA فانه يوفر تقديرات للأداء على مستوى المدرسة ومعلومات حول بيئة التعلم ومواقف الطلاب التي تم جمعها من استبيانات الطلاب

[8]– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، ص ص 69–70.

[9]– نفس المرجع، ص82.

[10]– صباح غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة_، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014–2013، ص81.

[11]– عادل عبد اللطيف، باولا باغلياني وايلين هسو، مرجع سابق، ص ص15–19.

[12]– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، مرجع سابق، ص25.

[13]– عزام بن محمد الدخيل، نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم تعليمهم الأساسي، ط4، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص25.

[14] – Jamil Salmi, op cit.

[15] –Loc cit.

[16]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، مرجع سابق، ص ص63–64.

[*]– في الولايات المتحدة الأمريكية، أغلب الجامعات فيها يتم تمويلها من قبل القطاع الخاص، وتكون خادمة للمجتمع.

[17]– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، مرجع سابق، ص68.

[18]– فاروق نقيب، "التخطيط التعليمي وبطالة المتعلمين في المجتمع"، مجلة فكر ومجتمع، العدد17، يوليو–تموز، الجزائر :طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2013، ص 191.

[19]– صباح غربي، مرجع سابق، ص146.

[20]– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، مرجع سابق، ص68.

[21]– جريمي ريفكين، عصر الوصول الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة، ترجمة: صباح صديق الدملوجي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص ص 459–460

[22]– مصطفى نمر دعس، تكنولوجيا التعليم وحوسبة التعليم، الأردن: دار غيداء، 2007، ص3.

[23] – Vikashkumar Jhurree, Technology integration in education in developing countries: Guigelines to policy makers, International Education journal, 2005, P476.

[24]– أدمغة من ذهب، الغرف السرية التي تحرك الشركات العالمية، مركز الدراسات والترجمة، [د.س.ن]، ص ص 28– 29.

[25]– حسين بن العارية، "دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، ع. 397، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2012، ص84.